اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٢٢	١٤٢٤
اليورو	١٧٥٠	١٧٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٠٠	٢٦٢٥
الدينار الاردني	٢٠٠٠	٢٠٢٠
الدرهم الاماراتي	٤١٠	٤١٥
الريال السعودي	٣٦٠	٣٧٠
الليرة السورية	٢٥	٢٦

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

في الهم الاقتصادي

البطالة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي

فيما تنتشر البطالة بين القطاعات المختلفة من المجتمع العراقي تتواصل التجاذبات لتأشير مؤثرات وتحديد السياقات الكفيلة بمعالجتها والحد من تواصلها.. فكان لنا هذا اللقاء مع الخبير الاقتصادي د. باتع خليفة الكبيسي الذي تحدث قائلاً:

بغداد/ المدى

يعتبر موضوع البطالة في الاقتصاد العراقي من المواضيع المهمة التي يجب دراستها في الوقت الحاضر باعتبارها نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية استشرت في الاقتصاد العراقي منذ فترة زمنية ليست بالقصيرة وتعمقت في الفترة منذ عام ٢٠٠٣ لغاية الوقت الحاضر على اثر الحرب الاخيرة حيث اصبحت ظاهرة لايمكن تجاهلها او تركها لآليات سوق العمل الحرة حيث ان ارتفاع معدلات البطالة يمثل احد المؤشرات الدالة على تدهور الوضع الاقتصادي في العراق الذي يعود في بداياته الى عام ١٩٩٠ حيث ساهمت الحروب والازمات والعقوبات الاقتصادية التي فرضت من قبل الامم المتحدة على العراق في تراجع وانخفاض معدلات النمو لمعظم القطاعات والاستثمارات الحقيقية وتناقص دخل الفرد وتفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مؤشرات التضخم مع فشل القطاع النفطي في تسويق انتاجه الى الخارج آنذاك التي تركت اثارا سلبية عديدة على مسيرة التخطيط والتنمية بشكل عام .

ان استمرار البطالة وتزايدها يعني ببساطة نمو القوى العاملة بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ورافق ذلك زيادة في عرض النقد دون ان يصاحب ذلك زيادة تنافسية في الناتج القومي الحقيقي السلع والخدمات. ان ارتفاع معدلات البطالة في العراق للفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٥ كما تشير الارقام الفعلية لمسوحات الجهاز

المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات يشكل تحديات اقتصادية واجتماعية خطرة ما يتطلب ايلاء موضوع البطالة اولوية في رسم سياسات الدولة.

واضاف: على الرغم من ان الوضع الاقتصادي والامني الذي يمر به العراق الا ان ذلك لايمنع من النظر بصورة تفاؤلية الى نجاح السياسات والاجراءات التي قد تعتمدها الدولة في معالجة البطالة ومن المحتمل ان يكون توسع دوائر ومؤسسات الدولة التشغيلية هو اول الخطوات في هذا المجال وتشير الارقام الى البيانات الفعلية التي وفرها مسح البطالة والتشغيل حيث بلغ معدل البطالة بين السكان عدا اقليم كردستان بحدود ٢٨,١٪ ومعدل البطالة الناقصة ٢٣/٥ ٪ والبالغ ٥١/٦٪ لكلا الجنسين لعام ٢٠٠٣ لتنخفض بنسبة بسيطة لاتتجاوز ٣/٣٪ ليصل الى ٨/٣٣ ٤٪ لعام ٢٠٠٥ بعد رجوع المفصولين السياسيين والجيش وقوات الأمن والاعلام وهذا يعكس ظاهرة انتشار البطالة في العراق نظرا للظروف والمتغيرات التي يمر بها العراق خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ لغاية الوقت الحاضر وماترتب عنها من احداث تخريب في عموم الاقتصاد العراقي.

واوضح الكبيسي: اما ما يتعلق بخصوص انواع البطالة في الاقتصاد العراقي فهناك نوعان هما البطالة التامة والبطالة الناقصة للعمال الذين يشتغلون باقل من ساعتين يوميا بالرغم من انهم قادرون على العمل بمعدل سبع ساعات يوميا ولتوضيح ذلك يمكن ومن خلال قراءة المؤشرات الرقمية الخاصة بمعدل البطالة التامة للاعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٥ وحسب الجنس يلاحظ ان المعدل قد تراوح بين ٢٨/١٪-٨/٢٦٪و١٨/٠٪ - خلال الاعوام ٢٠٠٣ — ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على التوالي ففي عام ٢٠٠٣ بلغ معدل البطالة للذكور ٣٠/٢ ٪ والاناث ٠/١٦٪ ، في حين ان عام ٢٠٠٤ بلغ فيه معدل البطالة للذكور ٢٩/٤٪ للاناث ١٥/٠٪ اما في عام ٢٠٠٥ فقد بلغ معدل البطالة للذكور ١٩/٢٪ وللاناث ١٤/١٪ . اما على صعيد البطالة الناقصة فقد بلغت النسبة للذكور في عام ٢٠٠٣ ١٩/٤٪ وللاناث ٤٠/٢٪ اما في عام ٢٠٠٤ فبلغت ٢٣/٦٪ و٥٣/٦٪ على التوالي وفي عام ٢٠٠٥ بلغ المعدل ٢١/٢٪ و٦٠/٥٪ للذكور والاناث على التوالي.

وبخصوص معدل البطالة الناقصة والتامة للفئة العمرية ١٥- ٢٤ سنة فقد بلغ معدل البطالة ٤٨/٣٪ في عام ٢٠٠٣ بعد ان كانت ٨/ ٥٧٪ في عام ٢٠٠٤ و٥١/٦٪ في عام ,٢٠٠٥

وبين الكبيسي: من اجل الوصول الى تفسير اعمق لظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي حسب اعتقادي يعود الى جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية السياسية التي ادت الى بقاء وزيادة معدلات البطالة التي هي تلكؤ برامج اعادة الاعمار وتوجيه قسم كبير من المنح نحو نشاطات غير انتاجية وعدم حصول تحسن ملموس على حالة البنى التحتية الارتكازية حيث كان لهذه العوامل تاثيراتها السلبية على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ لغاية الوقت الحاضر: عدم وجود خطة مدروسة واجراءات فعلية مؤثرة تجاه البطالة باستثناء برامج التشغيل المؤقتة التي باتت تستنفد بعض موارد المنح مع استحداث درجات وظيفية محددة في بعض النشاطات والدوائر الحكومية كالقطاع الصحي وقطاع التربية والتعليم العالي .

-بطء عملية الاصلاح الاقتصادي أو بالاحرى جمودة في العراق وخاصة فيما يتعلق منها باعادة هيكلية القطاع العام وتطوير القطاع الخاص وخلق المناخ الاستثماري المناسب واجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتحرير التجارة الخارجية، الاصلاح الشامل للبنوك الحكومية . - اتسمت الفترة من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٦ بعدم الاستقرار في الجوانب الامنية السياسية الاقتصادية التي اثرت سلبا على حركة الاقتصاد العراقي وتطوره ورافق ذلك تسريح اعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة ومؤسساتها الاعلامية والعسكرية والامنية التي كانت تستوعب نسبة كبيرة من قوة العمل العراقية. الانخفاض الملموس في الموارد المالية والضريبية للدولة مع اعتماد النمو في الناتج المحلي الاجمالي على نمو الايرادات النفطية المتحققة من انتاج النفط الخام وتصديره الى الخارج والتي لا يوظف منها الا نسبة بسيطة قد لاتتجاوز تشغيل ١ ٪ من القوى العاملة العراقية. -تراجع الاهمية النسبية للقطاعين الزراعي والصناعي اللذين يستطيعان استيعاب نسبه كبيره من الايدي العاملة لتوقف المشاريع الانتاجية نتيجة لقلة مستلزمات الانتاج والمواد الاولية ومحدودية الفرص في ايجاد عقود العمل خارج العراق بسبب المعوقات السياسية الاقتصادية والفنية لدول الجوار من ناحية وحاجة تلك الدول الى الاختصاصات العلمية النادرة والمهمة / الطبية والتدريسية والفنية / من ناحية اخرى. -عدم اقدام القطاع الخاص على الاستثمار الا في مجالات محدودة معظمها تجارية لاتوجد لديه خطة واضحة لاستغلال او استخدام قوة العمل على الامد الطويل اذ ان النشاط الخاص يهدف الى الربح السريع الذي انعكس ذلك على عدم كفاءته ومنافسته للقطاع الخاص في الاقتصاديات العربية والعالمية . - انخفاض نسبة حجم نفقات المشاريع الاستثمارية الحكومية قياسا الى اجمالي الانفاق العام للموازنة الموحدة للدولة حيث انها لاتشكل الا نسبة ١٥ ٪ لعام ٢٠٠٤ ارتفعت لتصل الى ٢١٪ عام ٢٠٠٥ وهذا يعود الى عدة اسباب منها الجوانب الامنية وتغير أولويات الصرف والتأخر الحاصل فعلا في اطلاق صرف التخصيصات الاستثمارية من قبل وزارة المالية بسبب عدم توفر السيولة النقدية من حين الى اخر في السنة ذاتها. مما تقدم يتضح ان عدم معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معا الناتجة عن ظاهرة البطالة سوف يشكل عائقا صعبا للنمو الاقتصادي على المدى الطويل والمتوسط ما يؤدي الى ان التكلفة الاجتماعية الاقتصادية ستكون ناهظه.

وعن كيفية معالجة آثار البطالة ؟

قال الدكتور الكبيسي: العمل على تحقيق معدل نمو للاقتصاد العراقي يتراوح بين ١٥ -٢٠٪ كمتوسط وزيادة حجم الاستثمارات المتاحة الى ما نسبته ٣٥ ٪ من اجمالي الناتج المحلي. وضع برامج لمشاريع اقتصادية استثمارية تعمل على استخدام العنصر البشري بكفاءة بهدف امتصاص جانب مهم من البطالة. اتباع استراتيجية تكثيف عنصر العمل في مجمل الفعاليات الاقتصادية والتنموية وتشجيع اقامة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب استثمارات مالية اقل تعمل في الوقت ذاته على امتصاص جانب مهم من فائض قوة العمل ومن جانب آخر العمل على تطوير القدرات التنظيمية الادارية. -تطوير استخدام المواد الاولية المحلية ومستلزمات الانتاج. -تعزيز دور البنية التحتية الأساسية.

ظاهرة الخضراوات المستوردة في اسواقنا

حسام الساموك

لايمكن أن تغيب عن ذاكرتنا حملات تصدير الفواكه والخضراوات العراقية الى بلدان الخليج ،والتي ظلت علامة بارزة عن القدرات الانتاجية للزراعة العراقية في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض الى الاسواق المجاورة،حتى اضطرت الدولة في بداية السبعينيات الى أن تفكر بتنشيط حركة الطيران بين البصرة والكويت لتنقل المحاصيل الزراعية كي تصل الى الاسواق طازجة .

وبغض النظر عما لحق بكل البنى التحتية لاقتصادنا الوطني من تدمير مقصود أو عرضي . فقد كان الوضع في الحقل الزراعي مأساويا بحق، حين اضطر المزارعون (صاغرين) الى ترك اعمالهم الزراعية الرابحة واللجوء الى اعمال ومهن هامشية عندما أغرق تجار الازمات اسواقنا المحلية بشتى المحاصيل الزراعية والفواكه والخضراوات في مقدمتها لتباع اولا بأسعار متدنية لاتنسجم مطلقا مع كلف انتاجها، فضلا عما نعرفه من تكاليف النقل والاعباء الادارية الاخرى، ما ألجأ المزارع العراقي، وبعد خسائر فادحة تكبدها، الى ترك ارضه واهمالها، فترك السوق لتلاعبات نفر من التجار الذين ما برحوا يستغلون هذا الحال المزري لتتصاعد اسعار تلك المحاصيل بشكل جنوني بلغ الآن اكثر من ثلاثة اضعافها ..

واذ نتابع بروز اطراف يفترض حرصها على العملية الزراعية ومتطلبات استنهاضها مثل غرفة زراعة بغداد او تجمع المزارعين والفلاحين، فاننا نتطلع الى أن تجند مجهودات هذه الاطراف لمكافحة سياسة الاغراق القسري التي تمارسها دول الجوار على اسواقنا ومنتجاتنا، بما يخدم مجاميع من تجار الازمات ،حيث التقت مصالح تلك الجهات لتعطيل الانشطة الانتاجية الوطنية والحاق الضرر بعموم حركة اقتصادنا وبحقوله المتنوعة .

وانطلاقا من ثقتنا بالتشكيلات المهنية الوطنية ، فاننا نحثها على تأكيد حضورها وانشطتها داخل ساحات التجاذب بما ينفذ اهدافها ويحقق المصالح الكفيلة بانصاف فلاحينا وقطاعاتنا الانتاجية المختلفة .

ان مانسعى اليه من تنشيط للفعاليات الاقتصادية والتصدي لكل الاشكاليات التي تتربص بها، يشجعنا على أن نتعاطى مع كل التشكيلات المهنية ،كما هو تحمسنا للتنسيق مع الباحثين الاكاديميين في الشأن الاقتصادي لتحديد توجهات الانشطة الكفيلة باستئناف عجلة الانتاج دورتها في كل حقولها وتوجهاتها، ولاشك في أن القطاعات الزراعية تعد مساحة بالغة الاهمية في تفعيل الدورة الاقتصادية وتعزيز تدفقها وانضاج تواصلها .

البنك الدولي يستخدم نتائج دراساته للترويج لسياساته الخاصة

قالت دراسة لخبراء مستقلين إن البنك الدولي يستخدم في غالب الأحيان نتائج دراساته من أجل الترويج لسياساته الخاصة، من دون أن يتعمق فيها بشكل كاف.

وأجرى الدراسة أربعة من كبار الخبراء في التنمية الدولية اطلعوا على موضوعات وكتب وتقارير أصدرها البنك الدولي بين ١٩٩٨ و٢٠٠٥

وقال هؤلاء الخبراء وبينهم كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي سابقا كينيث روغوف، إن "المجموعة عبرت عن انتقادات جوهرية حول الطريقة التي تستخدم فيها الأبحاث للقيام بدعاية لمصلحة سياسات البنك، وغالبا بدون مقاربة متوازنة للوقائع وبدون الإشارة إلى احتمالات مختلفة".

وأضافوا في دراستهم أن "الأبحاث الداخلية المؤيدة لمواقف البنك تعطى الأفضلية وتلك التي لا تؤيدها يتم تجاهلها".

وقال فرانسوا بورغينيون نائب رئيس البنك الدولي وكبير الاقتصاديين فيه الذي أوصى بهذه الدراسة، إن هذا التقييم "عميق ودقيق". لكنه أشار ردا على الدراسة إلى أن ٦١٪ من الأبحاث التي راجعها معدو الدراسة اعتبرت "فوق المعدل المطلوب أو نوعيتها على مستوى عال".

إيران تطرح ١٧ امتيازا نفطيا للتنقيب والتطوير

طرحت إيران سبعة عشر امتيازا نفطيا للتنقيب والتطوير في عطاء موعده النهائي ٢٠ حزيران ,٢٠٠٧ وقال مدير عمليات التنقيب بشركة النفط الوطنية الإيرانية محمد محدث إن الموعد النهائي لتلقي العروض سيكون ٢٠ حزيران ,٢٠٠٧ وقدر الحد الأدنى لاستثمارات التنقيب في الامتيازات السبعة عشر بمبلغ ٤٦٠ مليون يورو (٦٠٨ ملايين دولار).

وعدلت إيران عقودها القياسية لتطوير الطاقة المعروفة بعقود إعادة الشراء في إطار عملية مراجعة تهدف إلى زيادة جاذبيتها للمستثمرين الأجانب العازفين عن طرح عروض بسبب ارتفاع المخاطر الرأسمالية في الامتيازات.

وبموجب عقود إعادة الشراء يكافأ الاستثمار في تطوير حقل بحصة من الإنتاج لفترة قصيرة قبل أن تعيد الدولة شراء الحقل. وتشكو الشركات الأجنبية عادة من أن فترة التعويض قصيرة جدا.

وأصدر مجلس الأمن الدولي يوم السبت الماضي قرارا يدعو إلى فرض عقوبات على إيران بعد فشلها في إقناع الغرب بأن برنامجها النووي يهدف لإنتاج الطاقة السلمية فقط.

وقال محللون إن العقوبات قد تعرقل بصورة أكبر الاستثمار الأجنبي في إيران.

الألمان يرفضون اليورو ويحنون للمارك

بالرغم من مرور خمس سنوات على اعتماد اليورو عملة رسمية موحدة في جميع دول الاتحاد الأوربي، فإن شريحة عريضة من المواطنين الألمان لاتزال مرتبطة عاطفيا بالعملة القديمة المارك.

هذه الحقيقة كشف عنها أحدث تقرير اقتصادي أصدره البنك المركزي الألماني وقدر فيه وجود مبالغ مالية سائلة تصل إلى ١٤,٤ مليار مارك، أي ما يعادل ٧,٤ مليارات يورو بحوزة المواطنين الألمان حتى الآن.

وأوضح التقرير أن هذه الماركات السائلة مقسمة إلى ١٨٢ مليون عملة ورقية من الفئات المختلفة للمارك تصل قيمتها إلى ٧,٢٧ مليارات مارك. و٢٤ مليار عملة معدنية تصل قيمتها إلى ٧,١٧ مليارات مارك.

وأشار إلى احتفاظ الألمان بما لديهم من ماركات داخل منازلهم في خزائن وألبومات لحفظ النقود الورقية وفي أدراج الدواليب والجوارب وفي خزائن شخصية بالبنوك.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الرابع والثلاثون بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٦/١٢/٢٦ وكانت النتائج كالآتي:

١- علما ان :-
أ- سعر البيع للحوالات (١٣٣٦) دينار/دولار
ب- سعر البيع النقدي (١٣٤٩) دينار /دولار
٢- الكمية المباعة حوالة بمبلغ (٢,٠٠٠,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٧٠٠,٠٠٠).

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٥
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٣٣٨
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٣٣٦
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٢,٧٠٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	٣,٨٢٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	٢,٧٠٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	٣,٨٢٠,٠٠٠